

الشؤون القانونية



199	■ التشريع
203	■ الدراسات القانونية والتوثيق
207	■ المنازعات غير الوقفية

التشريع

عرفت سنة 2019 نشاطا تشريعيا مهما تعلق بمختلف اختصاصات الوزارة كما تميزت بدراسة ملفات ذات صبغة قانونية وحقوقية، والمساهمة في إعداد تقارير لها علاقة بحقوق الإنسان، وتوثيق معطيات قانونية إلكترونية وورقيا، وترجمة نصوص تشريعية وتنظيمية إلى اللغة الفرنسية، إضافة إلى تتبع المنازعات غير الوقفية.

التشريع

الأوقاف

عرفت هذه السنة تعديل الظهير الشريف رقم 1.09.239 الصادر في 8 ربيع الأول 1431 (23 فبراير 2010) المتعلق بمدونة الأوقاف، وإعداد نصوص تطبيقية وردت في المدونة، ويتعلق الأمر بالآتي:

إمدونة الأوقاف

تنفيذا لتعليمات ملكية سامية، تم تعديل مدونة الأوقاف بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.19.46 الصادر في 23 من جمادى الآخرة 1440 (فاتح مارس 2019). وقد همت التعديلات عدة جوانب من ضمنها:

■ تدبير الأوقاف العامة وفق استراتيجية تعدها الوزارة، ويصادق عليها جلالة الملك؛

■ إعداد مخططات عمل لتنفيذ الاستراتيجية والعمل على تحيينها عند الاقتضاء؛

■ إحداث لجنة يرأسها كل من وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ورئيس المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة، تتولى تتبع تنفيذ الاستراتيجية ومدى تحقيق أهدافها؛

■ التنصيص صراحة على أن الوقف بقوة القانون لا يحتاج إلى حوز حسما لخلاف قائم في الموضوع؛

■ التخفيف من القاعدة التي تقضي بالزامية إفراغ المحبس لمحل سكناه الذي حبسه، بالتنصيص على إبرام عقد كراء معه بثمن رمزي، يمتد حتى وفاته، إذا اشترط في رسم التحبيس الاستمرار في استغلال محل سكناه الذي أوقفه؛

■ تمديد الأحكام التي تقضي بإمكانية إقامة دعوى إثبات صفة الوقف لعقار محفظ في اسم الغير إلى الأوقاف المعقبة والمشاركة؛

■ تمكين الأوقاف العامة من إبرام عقود واتفاقيات للشراكة مع الدولة والقطاع العام والخاص للمشاركة في المشروعات الكبرى والمتوسطة؛

■ رفع المدة القصوى لكراء الأملاك الوقفية الفلاحية من ست سنوات إلى عشر سنوات؛

■ إضافة شروط وضوابط جديدة، يتعين مراعاتها عند إعداد ميزانية الأوقاف العامة من ضمنها وجوب مراعاة أهداف ومضامين الاستراتيجية، واعتماد برمجة متعددة السنوات، وتقديم النفقات في شكل برامج ومشاريع وعمليات؛

■ تحديد وحصر الحالات التي لا يصادق فيها المجلس الأعلى على ميزانية الأوقاف العامة؛

■ إسناد مهمة تحصيل مداخيل الأموال الموقوفة وقفا عاما لكل من المراقب المالي المركزي ومساعداه والمراقبين المحليين، وتكليف الناظر بإصدار أوامر تحصيل مداخيل هذه الأموال؛

■ اعتماد نجاعة الأداء في إعداد وتنفيذ الميزانية.

الشراكة بين الأوقاف العامة والقطاع العام أو الخاص

بناء على التعديلات الواردة بمدونة الأوقاف ، أعدت الوزارة مشروع مقرر معروض حالياً على مسطرة النشر، يتعلق بتحديد مساطر إبرام عقود واتفاقيات للشراكة بين الأوقاف العامة والقطاع العام أو القطاع الخاص.

الصفقات

اقتضت خصوصية بعض المهام استثناءها من مساطر وإجراءات نظام صفقات الأشغال والتوريدات والخدمات، وقد تم في هذا الإطار استصدار المقررين التاليين:

■ مقرر وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 3755.18 صادر في 3 ربيع الآخر 1440 (11 ديسمبر 2018)، بتتيميم لائحة الأعمال الممكن أن تكون موضوع عقود أو اتفاقات خاضعة للقانون العادي. أضيفت بمقتضى هذا المقرر ترجمة الدروس الحسنية الرمضانية والوثائق المتعلقة بها إلى لائحة الأعمال الممكن أن تكون موضوع عقود أو اتفاقات خاضعة للقانون العادي.

■ مقرر وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 2540.19 صادر في 21 من ذي القعدة 1440 (24 يوليو 2019) بتتيميم لائحة الأعمال الممكن أن تكون موضوع سندات طلب. يهدف هذا المقرر إلى تمكين قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية من إبرام صفقات أشغال ترميم ومعالجة وصيانة و رقمنة المخطوطات والوثائق الحبسية عن طريق اعتماد مسطرة سندات الطلب لكون هذه الأشغال ذات تكلفة منخفضة (لا تستوجب سلوك إجراءات ربرام صفقات الأشغال ذات التكلفة المرتفعة).

الشؤون الاجتماعية

إحداث مؤسسة للأعمال الاجتماعية

بموجب الظهير الشريف رقم 1.19.51 الصادر في 29 من رجب 1440 (5 أبريل 2019)، أحدثت مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. وقد أسندت إلى هذه المؤسسة عدة مهام، من ضمنها:

- توفير مرافق اجتماعية وترفيهية ورياضية لفائدة المنخرطين والإشراف على تسييرها؛
- تنظيم أنشطة ثقافية وترفيهية وإعلامية وتواصلية لفائدة المنخرطين؛
- تدبير نقل المنخرطين من مقار سكنهم إلى مقار عملهم، وإبرام اتفاقيات لتمكينهم من الاستفادة من خدمات النقل العام والخاص بأسعار تفضيلية؛
- منح سلفات وإعانات مالية للمنخرطين لتلبية احتياجات مستعجلة أو طارئة.

النظام الداخلي للمؤسسة

يتضمن الظهير الشريف رقم 1.19.51 المحدث لمؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أحكاماً تنص على إعداد مشروع نظام داخلي

لهذه المؤسسة، يعرض على مجلسها الإداري للموافقة عليه، وعلى النظر الشريف للمصادقة عليه. وتفعيلا لهذه الأحكام، أعد مشروع نظام داخلي في الموضوع، رعى فيه خصوصيات المؤسسة، واستهدفت فيه المرونة في التسيير واتخاذ القرارات، وأدرجت فيه مقتضيات تنظم الجوانب التالية:

- **كيفية تسيير المجلس الإداري للمؤسسة؛**
- **اختصاصات اللجان الدائمة واللجان الخاصة، وتأليفها، ونظام عملها؛**
- **شروط وكيفية إحداث فروع للمؤسسة؛**
- **شروط الاستفادة من خدمات المؤسسة؛**
- **شروط منح سلفات وإعانات مالية للمنخرطين؛**
- **شروط وضوابط تفويض تدبير المرافق المحدثة من قبل المؤسسة لأشخاص القانون الخاص؛**
- **التعويضات التي يمكن أن تمنح لأعضاء المجلس الإداري عن المأموريات والتنقلات التي تقتضيها مصلحة المؤسسة.**

■ المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب

في إطار المهام المسندة إليه، يقوم المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب بإصدار مطبوعات ومنشورات باللغة العربية واللغات الأجنبية، بهدف نشر المعرفة التاريخية والارتقاء بها داخل المغرب وخارجه. أصدر المعهد هذه السنة مؤلفا باللغة العربية تحت عنوان «المجتمع والحكم والدين بالمغرب في نهاية العصر الوسيط». ولجعل هذا المؤلف في متناول العموم، تمت إضافته إلى لائحة مطبوعات ومنشورات المعهد بموجب القرار المشترك لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية و وزير الاقتصاد والمالية رقم 368.19 الصادر في 14 فبراير 2019.

■ معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية

مواصلة من المعهد في الاضطلاع بمهامه المتمثلة أساسا في تكوين قراء متميزين، وعلماء متخصصين في القراءات والدراسات القرآنية، تم تفعيل إحداث سلك الماستر، واستصدار النصوص المنظمة له، وهي كالتالي:

- **قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 3532.18 الصادر في 14 من ربيع الأول 1440 (22 نوفمبر 2018)** بتحديد برامج التكوين ونظام الدراسات والامتحانات والمراقبة المستمرة للمعلومات بسلك الماستر بمعهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية.

تم بموجب هذا القرار إحداث مسلكين بسلك الماستر: مسلك القراءات القرآنية المعمقة ومسلك الدراسات القرآنية المعمقة. سيتلقى الطلبة في المسلكين تكوينا متينا سيمكنهم من التخصص العلمي العميق في علوم القراءات أو علوم الدراسات القرآنية، ومن اكتساب مناهج البحث العلمي في مجالات التكوين ومعرفة أصول المناظرة وأساليب التواصل.

- **قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 3533.18 الصادر في 14 من ربيع الأول 1440 (22 نونبر 2018)** بتحديد شروط الانتقاء وكيفية إجراء المباراة الخاصة بولوج سلك الماستر بمعهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية.

وضع هذا القرار شروطا وكيفيات خاصة لانتقاء المترشحين ولإجراء مباراة ولوج سلك الماستر، تتفق مع طبيعة التكوين بالمعهد، تتمثل في اختبار شفوي يتم التحقق فيه من حفظ المترشح للقرآن الكريم بالقراءات العشر بالطريقتين المغربية والمشرقية، ومن إلمامه بالمواد ذات العلاقة بتخصص القراءات القرآنية، بالنسبة لمسلك القراءات القرآنية المعمقة، ومن حفظ المترشح للقرآن الكريم كاملا، ومن إلمامه بالمواد ذات العلاقة بتخصص الدراسات القرآنية بالنسبة لمسلك الدراسات القرآنية المعمقة.

تطور النشاط التشريعي من سنة 2003 إلى سنة 2019

السنة	ظهير شريف	قانون	مرسوم	قرار مشترك	قرار	مقرر	المجموع
2003	01	-	-	01	01	-	03
2004	01	-	01	-	01	-	03
2005	03	-	05	-	08	-	16
2006	02	-	05	-	20	-	27
2007	02	01	03	03	03	-	12
2008	04	-	04	07	05	-	20
2009	03	-	01	-	03	-	07
2010	04	-	01	01	09	-	15
2011	-	-	03	02	10	02	17
2012	05	-	03	-	15	-	23
2013	01	-	06	01	22	02	32
2014	06	-	01	06	20	05	38
2015	04	-	01	01	10	05	21
2016	06	-	01	01	16	06	30
2017	-	-	06	01	13	02	22
2018	-	-	01	04	10	02	17
2019	02	-	-	01	12	03	18

الدراسات القانونية والتوثيق

الدراسات القانونية

شملت قضايا ذات صبغة قانونية مرتبطة بمجال اختصاصات الوزارة، حيث انصبت أغلبها على إشكالات قانونية اعترضت تدبير وتسيير العمل الإداري في ميدان الوقف، وتنظيم مهام القيمين الدينيين، وتدبير المساجد، والصفقات العمومية التي تبرم لفائدة الأوقاف العامة، في حين أثرت قضايا أخرى تتعلق بالمدونة العامة للضرائب، والقانون الجنائي، والقانون المتعلق بالجمعيات، وقانون المسطرة الجنائية... كما شملت الدراسات القانونية قضايا مرتبطة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي هذا الإطار، وقماشيا مع أحكام الدستور، وقيم ومبادئ الدين الإسلامي، والالتزامات الدولية للمملكة في مجال حقوق الإنسان، ساهمت الوزارة في إعداد مشاريع تقارير وطنية ودولية، منها:

قضايا ذات طبيعة حقوقية، تتمثل في:

- مشروع التقرير الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية حول الحرية الدينية بالمغرب برسم سنة 2018؛
- مشروع التقرير الدوري الجامع للتقاريرين الخامس والسادس المتعلق بإعمال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو»، في صيغة جديدة، أعدته وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان؛
- مشروع التقرير الوطني الجامع للتقارير 19 و 20 و 21 بشأن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال الميز العنصري المنجز من لدن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان؛
- مشروع «الوثيقة الأساسية التي تشكل جزءا من تقارير الدول الأطراف»، المعد من طرف وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان؛
- تقرير حول «نظم الحماية الاجتماعية، الولوج للخدمات العمومية والبنيات المستدامة من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات»، الذي عرض أمام لجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة؛
- التقرير المرحلي المتعلق بتتبع تنفيذ توصيات الجولة الثالثة من آلية الاستعراض الدوري الشامل، ذات الصلة بقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- التقرير الوطني «بيجين+25» الذي تمحور، خلال سنة 2019، حول التقدم المحرز لإعلان ومنهاج عمل «بيجين»، والتحديات التي مازالت تواجهها النساء والفتيات، وكذا سبل التقدم
- تقرير مكافحة التعصب والقبولة السلبية والوصم والتمييز والتحريض وممارسته ضد الأشخاص بسبب دينهم أو معتقدتهم؛
- استبيان المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة

الإرهاب، الذي يدخل في إطار إعدادها لتقرير حول «الأبعاد الإضافية والملحة للحكمة في إطار محاربة الإرهاب»؛

■ استبيان أعدته سفارة الولايات المتحدة الأمريكية حول وضعية حقوق الإنسان والحرية الدينية في العالم برسم سنة 2019، يدخل في إطار إعداد وزارة الخارجية الأمريكية لتقريرها السنوي.

كما أولت الوزارة هذه السنة عناية خاصة بقضايا المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال الحملة الوطنية الثانية لتسجيل الأطفال غير المسجلين بالحالة المدنية: في هذا الخصوص، اتخذت الوزارة جملة تدابير في مجال التواصل والإعلام والتوعية، مساهمة منها في هذه الحملة، وتتمثل في:

■ تخصيص جانب من خطبة جمعة يوم 26 أبريل 2019، التي أقيمت في حوالي 24210 مسجدا، لتحسيس وتوعية المواطنين والمواطنات بأهمية تسجيل الأطفال غير المسجلين في الحالة المدنية انطلاقا من توجيهات ديننا الإسلامي الحنيف؛

■ تنظيم دروس دينية وندوات ومحاضرات بمساجد المملكة؛

■ تسجيل حلقات في برامج إذاعية ذات صلة بالموضوع؛

■ نشر الوصلة التحسيسية المتعلقة بالحملة في جميع المواقع الإلكترونية الخاصة بالوزارة؛

■ تحسيس المستفيدين والمستفيدات من برنامج محو الأمية بالمساجد بموضوع تسجيل الأطفال غير المسجلين بالحالة المدنية.

السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة وبرنامجها التنفيذي

أبدت الوزارة رأيها في مشروع برنامج إحداث الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، وإعداد حصيلة تتضمن تنفيذ الوزارة لإجراءات البرنامج التنفيذي في الشق المتعلق بها؛

السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ومخططها العملي

أعدت الوزارة حصيلة تنفيذها للتدابير المعنية بها في مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2018-2021، برسم سنتي 2017 و2018، والأسدس الأول من 2019؛

الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» 2017-2021

قامت الوزارة بإبداء ملاحظاتها على مشروع الحصيلة الأولية لتنفيذ إجراءات الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» في الشق المتعلق بها، خلال الفترة الممتدة بين 2017 و2018، كما أعدت مصفوفة تتضمن حصيلة تنفيذها لإجراءات الخطة في الشق المتعلق بها خلال سنة 2019؛

اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف

ساهمت الوزارة في أشغال اجتماعات هذه اللجنة المحدثّة بموجب أحكام القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء ومرسومه التطبيقي رقم 2.18.856 الصادر في 10 أبريل 2019، باعتبار الوزارة عضوا في هذه اللجنة إلى جانب 18 قطاعا معنيا بمجال محاربة ومناهضة العنف.

توثيق المعطيات القانونية

نهجت الوزارة طريقة ميسرة للتعامل مع النصوص القانونية المتعلقة بها، بتوثيقها إلكترونيا وورقيا، ووضعها رهن المصالح الإدارية لتسهيل الوصول إليها وتداولها.

التوثيق الإلكتروني

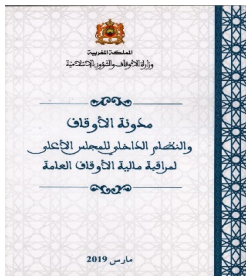
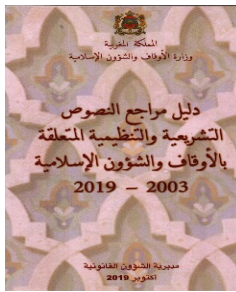
■ إدراج ضمن بنك المعطيات القانونية الموجودة على الشبكة الداخلية للوزارة Intranet عشرة نصوص تشريعية وتنظيمية صدرت خلال هذه السنة، في الجريدة الرسمية سواء باللغة العربية أو المترجمة إلى اللغة الفرنسية؛
■ إعداد تطبيق معلوماتي يحتوي على لائحة مراجع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالوزارة، وزع على جميع مديريات الوزارة؛

■ رغن 61 نصا تشريعيًا وتنظيميًا متعلقًا بالمجالس والمؤسسات التابعة للوزارة، سترج، بالإضافة إلى 112 نصا، رغنّت في سنة 2018، في برنامج معلوماتي متطور يعمم على جميع مصالح الإدارة، يعتمد على منهجية أو معالجة جديدة في البحث عن المعلومة القانونية بواسطة مفتاح متطور بدل تقنية البحث عن النص الكامل (ظهير، مرسوم...).

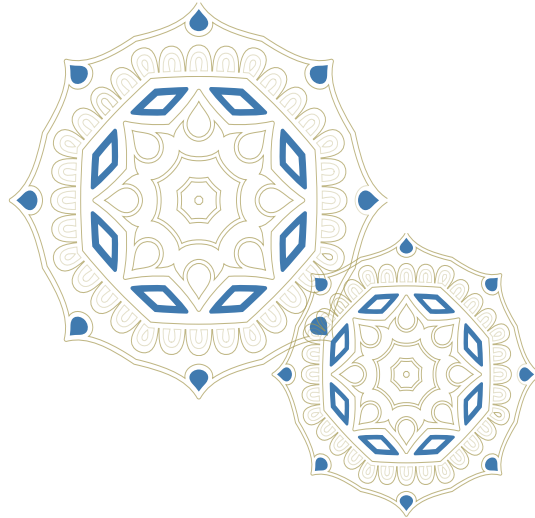
التوثيق الورقي

■ إعداد الوزارة لمطبوع يتضمن دليل مراجع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأوقاف والشؤون الإسلامية بما في ذلك النصوص المترجمة إلى اللغة الفرنسية الصادرة في الجريدة الرسمية ما بين يونيو 2003 وأكتوبر 2019،

■ اقتناء 300 نسخة من هذا الدليل، و400 نسخة من مدونة الأوقاف والنظام الداخلي للمجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة وفق آخر تعديل؛
■ اقتناء مؤلفات ومراجع قانونية جديدة باللغتين العربية والفرنسية، بلغ عددها 251، تنضاف إلى مجموع مؤلفات المكتبة القانونية البالغ عددها 3940، أعير منها، خلال سنة 2019، حوالي 274 مؤلفا.



أعدت الوزارة في سنة 2019، مشاريع ترجمة ل 16 نصا تشريعيا وتنظيميا متعلقا بها وبالمؤسسات التابعة لها، نشر منها بالجريدة الرسمية الظهير الشريف رقم 1.19.51 الصادر في 29 من رجب 1440 (5 أبريل 2019) بإحداث مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، والباقي، أي 15 نصا، لا يزال معروضا على مسطرة النشر، منها مراسيم (4) وقرارات (11). وهكذا، بلغ، إلى حدود سنة 2019، ترجمة، حوالي 75 بالمائة من النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالوزارة.



المنازعات غير الوقفية

تتبع قضايا المنازعات غير الوقفية

القضايا الإدارية

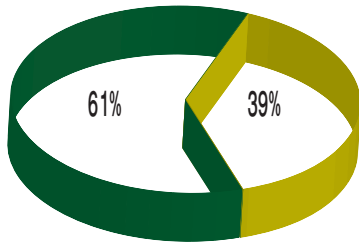
تتولى الوزارة تدبير مجموعة من القضايا الرائجة أمام القضاء الإداري بمختلف درجاته، يتعلق بعضها بدعاوى ترمي إلى إلغاء قرارات إدارية، وأخرى ترمي إلى المطالبة بأداء تعويضات مالية أمام القضاء الشامل.

القضايا المدنية والعقارية

قامت الوزارة خلال سنة 2019 بتتبع مجموعة من القضايا المدنية والعقارية الرائجة بمختلف محاكم المملكة وقدمت عددا من الشكايات، تهم تزوير وثائق إدارية، وحالات اعتداء على موظفين أثناء تأدية مهامهم كما تتبع مسار هذه الملفات أمام القضاء بتنسيق مع النظارات والمندوبيات المعنية، وبعض المصالح المركزية بالوزارة ذات الصلة بالموضوع.

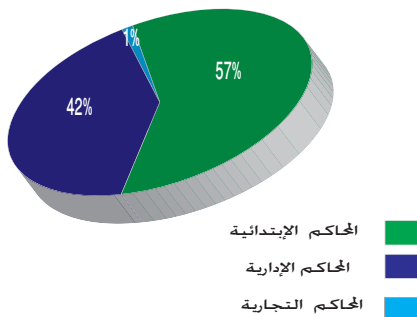
توزيع قضايا المنازعات غير الوقفية

توزعت الإجراءات القضائية خلال سنة 2019 بنسب متفاوتة حسب مراحل التقاضي، إذ بلغت الإجراءات أمام محاكم الدرجة الأولى نسبة 64%، وأمام محاكم الدرجة الثانية نسبة 30%، ونسبة 5% أمام محكمة النقض، ونسبة 1% بعد النقض والإحالة.



القضايا الإدارية

توزيع قضايا المنازعات أمام المحاكم الدرجة الأولى حسب طبيعتها



المحاكم الابتدائية
المحاكم الإدارية
المحاكم التجارية

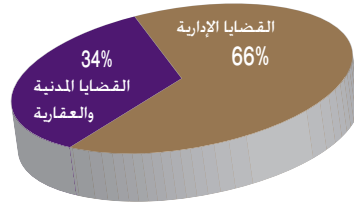
سجلت القضايا المدنية والعقارية النسبة الأعلى، حيث بلغت 61% من مجموع قضايا المنازعات غير الوقفية، مقارنة بالقضايا الإدارية، التي بلغت نسبتها 39% وهو ما يمكن تفسيره بارتفاع عد الشكايات الخاصة بتزوير وثائق إدارية.

توزعت الإجراءات في مرحلتها الابتدائية بين المحاكم الابتدائية بنسبة 57%، والمحاكم الإدارية بنسبة 42%، فيما سجلت أقل من 1% أمام المحاكم التجارية.

سجلت غالبية الإجراءات أمام محاكم الاستئناف العادية بنسبة 66%، ثم تأتي محاكم الاستئناف الإدارية بنسبة 34%، فيما لم

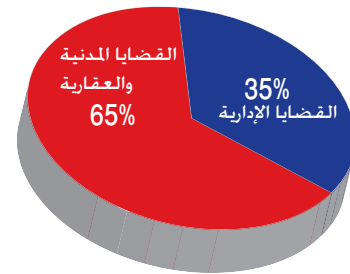
يسجل أي إجراء أمام محاكم الاستئناف التجارية.

توزيع قضايا المنازعات أمام المحاكم الدرجة الثانية حسب طبيعتها



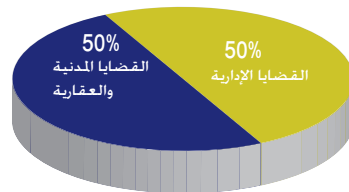
عرفت الإجراءات الإدارية أمام محكمة النقض نسبة مرتفعة حددت في 65%، تليها الإجراءات المتعلقة بالقضايا المدنية والعقارية بنسبة 35%.

توزيع قضايا المنازعات أمام محكمة النقض حسب طبيعتها



توزعت الإجراءات، بعد النقض والإحالة، بين ما هو إداري، وما هو مدني وعقاري، بنسبة 50% لكل منهما.

توزيع قضايا المنازعات بعد النقض والإحالة حسب طبيعتها



رفع مستوى الدفاع في قضايا المنازعات غير الوقفية

قامت الوزارة بمجهودات كبيرة قصد التركيز على النقط القانونية والموضوعية التي من شأنها إقناع القضاء بوجهة نظر الإدارة، حيث تم استصدار بعض الأحكام لصالح الإدارة، من بينها:

■ عدم إدراج قرارات إعفاء قيمين دينيين مكلفين ضمن زمرة القرارات الإدارية التي ألزم مصدرها بتعليقها، طبقاً لأحكام المادة 2 من القانون رقم 03.01 بشأن إلزام الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية بتعليق قراراتها الإدارية؛

■ الإدلاء بمجرد صور شمسية للوثائق لا يعيب الدعوى في شيء، في ظل غياب ما يفند مضمون تلك الوثائق أو الطعن في صحتها، وأن تحريرها بلغة أجنبية تم بموافقة المدعى عليها التي قبلت أصلاً التوقيع على عقد الصفقة المحرر بتلك اللغة؛

■ عدم وجود نص قانوني يلزم الدولة (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية) والأوقاف العامة بالحلول محل الجمعيات التي تقوم ببناء المساجد في أداء ما تخلد في ذمتها من ديون عند ضم هذه المساجد، وتبقي الالتزامات بين الجمعيات والمقاولات المكلفة بالبناء قائمة، ولا تنقلها إلى أطراف أخرى؛

■ أن إصدار الإدارة لبطاقات تنقيط جديدة، معللة تعليلاً كافياً امثالاً منها لحكم نهائي صادر عن المحكمة، يعد تنفيذاً منها لهذه الأحكام، وأن طلب فرض غرامة تهديدية لم يعد له محل في هذه الحالة.

الأثر المالي لتدخل الوزارة

وضعت الوزارة ضمن مؤشرات قياس نجاعة الأداء مؤشر الفرق بين مجموع المبالغ المطالب بها من طرف المدعين والمبالغ المحكوم بها من طرف محاكم المملكة، حيث يمكن هذا المؤشر من تقييم الأثر المالي للقضايا المرفوعة ضد الوزارة.

يرصد مؤشر الأثر المالي للأحكام القضائية، خلال هذه السنة، مدى نجاعة تدخل الوزارة والشركاء في الدفاع عن مصالح الدولة والأوقاف العامة، بحيث مكن هذا التدخل من خفض المبالغ المطالب بها من قبل المدعين أمام القضاء بنسبة 39,23%.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب القضايا المنفذة تتعلق بالقضايا الإدارية نظراً لارتباطها بالتوسع في مشاريع البناء والترميم والصيانة التي تعرفها الوزارة.